مجلة أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، المجلد 02 العدد 06 بتاريخ 2021/07/29م

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

توظيف الدراسات السابقة في البحث العلمي: بين الاقتباس والسرقة العلمي

د. ونوغي نبيل أستاذ محاضر "أ" معهد الحقوق المركز الجامعي سي الحواس- بريكة- الجزائر

د. عباسي سهام أستاذ محاضر "أ" معهد الحقوق المركز الجامعي سي الحواس- بريكة- الجزائر

simah.driot@gmail.com ounnoughinabil@cu-barika.dz

الملخص بالعربية:

البحث العلمي يعد من أهم صور النشاط الفكري وأبرز مخرجات التعليم العالي، ولأن البحث العلمي في الكثير من العلوم لاسيما الاجتماعية منها والإنسانية و...إلخ ينطلق عادة مما توصلت إليه البحوث السابقة التي تناولته بالدراسة، وذلك قصد استكمال هذه البحوث أو تبيان النقص الذي يعتريها أو توضيح كيفية تطورها أو تناولها من جوانب غير الجوانب التي تم تناولها بها سابقا ..إلخ فقد حاز –أي البحث العلمي- على تركيز اهتمام التشريعات والباحثين، ذلك أن انطلاق الباحث في دراسته من دراسات سابقة يفرض عليه احترام قواعد الأمانة العلمية وذلك بنسبة تلك الدراسات للباحثين الذين قاموا بها وهو ما يصطلح عليه بالاقتباس، حيث أن الباحث لو خالف قواعد هذا الأخير وأغفل –عن قصد أو عن إهمال احترام قواعد الأمانة العلمية فإن تصرفه يُعد مخالفا.

الكلمات المفتاحية: المنهجية، البحث العلمي، الإقتباس، الأمانة العلمية.

Employing previous studies in scientific research: between scientific citation and plagiarism

Abstract :

Scientific research is one of the most important forms of intellectual activity and the most prominent output of higher education, and because scientific research in many sciences, especially social and humanitarian ones, etc., usually stems from the findings of previous research that dealt with the study, in order to complete these research or clarify the deficiency in it. Or clarifying how it was developed or dealt with from aspects other than the aspects that were previously dealt with..etc. It has - i.e. scientific research - focused the attention of legislation and researchers, because the researcher's

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

launch of his study from previous studies imposes on him respecting the rules of scientific integrity in proportion to those studies For the researchers who did it, which is termed by quotation, since if the researcher violates the rules of the latter and neglects - intentionally or neglecting to respect the rules of scientific integrity, his behavior is considered in violation.
Keywords: Methodology, scientific research, citation, scientific honesty.

مقدمة:

بخلاف الإنتاج الأدبي؛ فإن البحث العلمي لا يكون دائما من محض إنتاج الباحث، ذلك أن البحث العلمي مُحَصِّلَة استخلاص الباحث أو مواصلة جهود من سبقه من الباحثين في دراسة موضوع بحثه أو بعض عناصر هذا الأخير، سواء كانت دراستهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

فالبحث العلمي يعد من أهم صور النشاط الفكري وأبرز مخرجات التعليم العالي، ولأن البحث العلمي في الكثير من العلوم لاسيما الاجتماعية منها والإنسانية و...إلخ ينطلق عادة مما توصلت إليه البحوث السابقة التي تناولته بالدراسة، وذلك قصد استكمال هذه البحوث أو تبيان النقص الذي يعتريها أو توضيح كيفية تطورها أو تناولها من جوانب غير الجوانب التي تم تناولها بها سابقا ..إلخ فقد حاز –أي البحث العلمي– على تركيز اهتمام التشريعات والباحثين، ذلك أن انطلاق الباحث في دراسته من دراسات سابقة يفرض عليه احترام قواعد الأمانة العلمية وذلك بنسبة تلك الدراسات للباحثين الذين قاموا بها وهو ما يصطلح عليه بالاقتباس، حيث أن الباحث لو خالف قواعد هذا الأخير وأغفل –عن قصد أو عن إهمال احترام قواعد الأمانة العلمية فإن تصرفه يُعد مخالفا لأخلاقيات البحث العلمي من جهة ويعد فعلا معاقبا عليه في الكثير من التشريعات من جهة ثانية.

وهو ما يجعل الباحث الذي يكون بصدد إعداد بحث علمي يعتمد فيه على من سبقوه في مجال هذا الأخير أمام خيارين، فإما يحترم قواعد الأمانة العلمية وإما يرتكب فعل السرقة العلمية، ومسألة اعتبار ما قام به الباحث ومدى احترامه لأحكام الأمانة العلمية أو ارتكابه للسرقة العلمية كانت في وقت مضى تعتبر من بين قواعد البحث العلمي، حيث أنه من بين هذه القواعد اتصاف الباحث بالأمانة العلمية واحترامه لقواعد الاقتباس، لكن في الآونة الأخيرة ونظرا لكثرة السرقات العلمية لاسيما بعد الانتشار الواسع لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال البحث العلمي؛ لجأت الهيئات الوصية وهي الهيئات المشرفة عادة

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

على قطاع التعليم العالي إلى إصدار قواعد تحدد ما يعتبر سرقة علمية، وبالتالي فإن ارتكاب الباحث إحدى تلك القواعد يؤول به إلى ارتكاب سرقة علمية، وفي الجزائر بذلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جهودا معتبرة في هذا المجال، حيث أصدرت مجموعة من القرارات المتعلقة بالسرقة العلمية وأخلاقيات المهنة، كان آخرها القرار الوزاري المؤرخ في 27 ديسمبر 2021.

وعلى هذا الأساس فإن الإشكالية التي نطرحها من خلال هذه الورقة البحثية تتمحور حول الدراسات السابقة والتي لا نعني بها مجرد الدراسات المختصة بصفة دقيقة في دراسة موضوع الباحث والتي تتم الإشارة إليها عادة ضمن عناصر مقدمة البحث، ولكن نعني بها جميع الدراسات التي أمكن للباحث الاطلاع عليها والاقتباس منها في إعداد بحثه العلمي وهي الدراسات قد تتناول جزءا يسيرا أو كبيرا من عناصر بحثه، وهي الإشكالية التي يمكننا صياغتها ضمن السؤال التالي: كيف يمكن استخدام الباحث للدراسات السابقة في بطريقة صحيحة **تُجَنّبه الوقوع في السرقة العلمية؟**

هذه الإشكالية تنقسم عنها مجموعة تساؤلات فرعية أهمها: ما المقصود بالبحث العلمي؟ ما المقصود بالدراسات السابقة؟ ما هي الطريقة الصحيحة لاستعمال الدراسات السابقة في البحث العلمي؟ ما هي الطريقة غير الصحيحة لاستعمال الدراسات السابقة في البحث العلمي؟

للإجابة على الإشكالية السابقة وتساؤلاتها الفرعية ارتأينا تقسيم دراستنا للمحاور الموالية:

أولا: مفهوم البحث العلمي:

تختلف التعاريف المعطاة للبحث العلمي باختلاف المنطلقات الفكرية والتاريخية للمفكرين والباحثين[1]، وهي التعاريف التي يمكننا تقسيمها وفقا لما يلي:

01 – النظر للبحث العلمي باعتباره وسيلة للدراسة والبحث:

عرف البحث العلمي بحسب هذا المنظور بأنه: وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة[2]، وهو بذلك بحث من بين الأبحاث التي يمكن أن تتناول مختلف العلوم، وهو بالنهاية يجسد نوعا من الجهد الفكري المنظم لدراسة موضوع معين عن طريق البحث عن العناصر أو

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

المواد الأولية التي يتألف منها من أجل تجميعها وتنظيمها[3]. باعتباره يجسد عملية الاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات وعلاقات جديدة أو تحليل وتفسير معلومات موجودة من قبل وتطويرها من أجل إيجاد حلول لمشكلات قائمة وذلك باتباع أساليب ومناهج علمية، من أجل المعروفة والدراسة وإدراك الحقيقة والإلمام بها[4].

02 – النظر للبحث العلمي باعتباره ثمرة التفكير العلمي: [5]

عرف البحث العلمي حسب هذا المنظور بأنه: مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان (الباحث) مستخدما الأسلوب العلمي وقواعد الطريقة العلمي بهدف الوصول إلى حقائق هادفة أو توضيح موقف ظاهرة معينة أو محاولة الوصول إلى حل مشكلة أو تحديد العلاقة بين تلك الظواهر[6] باعتباره –أي البحث العلمي– عمل دقيق وهادف نتائجه قابلة للتعميم والتحقق، وهو ما يجعله يتطلب توفر مجموعة صفات في الباحث (الصبر– المثابة– حب الاستطلاع والتقصي– احترام عمل الآخرين– الموضوعية– الأمانة العلمية– ...إلخ)[7].

03 – نظرتنا للبحث العلمي:

رغم التباين الظاهري في التعاريف المعطاة البحث العلمي؛ إلا أننا نلاحظ وجود 03 جوانب رئيسية مشتركة بينها وهي:

- وجود مشكلة تحتاج إلى حل.
- وجود أساليب وإجراءات متعارف عليها يجب على الباحث إتباعها.
- ضرورة إضافة معارف جديدة لم تكن موجودة قبل البحث[8].

وعلى هذا الأساس يمكننا القول بأن مفهوم البحث العلمي **يعتبر وسيلة للدراسة والبحث، تنطلق من السعي إلى حل مشكلة أو تحليل ظاهرة** (إشكالية البحث)، **من خلال إتباع مجموعة من الخطوات أو الطرق العلمية (خطوات البحث العلمي) التي يقوم بها شخص تتوفر فيه مجموعة من الشروط (الباحث)**

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

الذي ينطلق في بحثه من مجموع المعارف والأفكار التي توصلت إليها الأبحاث التي سبقته في دراسة موضوع بحثه أو بعض جوانبه (الدراسات السابقة).

ثانيا: أهمية الدراسات السابقة في البحث العملي:

إن الحديث عن الدراسات السابقة يعني الحديث عن المراجع القريبة من موضوع البحث المختار بالدراسة[9]، وهي بذلك تعتبر ضرورية في معظم الأبحاث العلمية لاسيما في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومن هذا المنطلق فإنها تحوز على أهمية كبيرة في مجال البحث العلمي، وفقا لما سنوضحه ضمن الآتي:

01 – الدراسات السابقة وسيلة لتمكين الباحث من بيان ما يريد الوصول إليه في بحثه:

يلجأ الباحثون في العلوم الاجتماعية قراءة الدراسات السابقة قراءة تحليلية من أجل استخلاص العبر وتحديد مدى مساهمة النتائج التي تم التوصل إليها في تلك الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث المراد تنفيذه؛ لكي يبرز أهمية دراسته، ويتمكن من توضيح اختلاف بحثه عن الدراسات السابقة وبيان ما يريد الوصول إليه في دراسته والذي لم يصل إليه باحثون آخرون[10] وذلك قصد إيجاد المصوغات المقنعة لدراسة موضوع البحث الذي تم اختياره[11]، وذلك بتحديد مواضع النقص في تلك الدراسات أو الخلل في النتائج التي توصلت إليها، وذلك لتبرير لجوء الباحث إلى تغيير المنهج المتبع في الدراسة وإشكالية البحث والفترة الزمنية التي تمت فيها الدراسة السابقة، وذلك ليبين الباحث أنه ذو اطلاع واسع على مادة بحثه، ليؤكد النقص الذي لحق بالدراسات السابقة وإبراز طروحاته الجديدة التي تميز بحثه عن الدراسات التي سبقته[12].

02 – الدراسات السابقة تجسد مبدأ استمرارية وتواصل العلم:

إن العديد من الأسس النظرية للدراسات المقترحة يعتمد على نتائج دراسات نظرية أو ميدانية عكست آراء الباحثين أو المؤسسات التي قامت بها في أوقات سابقة[13]، لذلك تعتبر من بين أخلاقيات البحث العلمي الإشارة إلى الدراسات السابقة التي تكون قد أعطت نتائج مشابهة أو مخالفة لنتيجة بحثه[14]، وذلك لتفادي تكرار البحوث[15] من جهة، وتجسيد مبدأ العلم استمرار وتواصل وتقدم[16] من جهة ثانية.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

03 – الدراسات السابقة تساهم في تقييم النتائج الجديدة التي توصل إليها الباحث:

إذا كانت الدراسات السابقة مجموعة من الدراسات في البحث الحالي لدراسات حالات مماثلة له، يتم التعليق عليها من طرف الباحث ويبين مكانتها في دراسته الحالية[17]، فإنه يفترض في الباحث الاطلاع على تلك الدراسات –السابقة- بل دراستها دراسة نقدية فاحصة لبيان مدى صلتها بالموضوع وأهمية التفاصيل الموجودة فيهاو ما جاء فيها من تفاسير ...إلخ، وذلك حتى يتمكن من التعرف على ما إذا كان الباحث قد توصل إلى أبعد مما توصلت إليه الدراسات السابقة أو أنه أخفق في الوصول لذلك[18]، ذلك أن العديد من النتائج التي توصل إليها الباحث يمكن تقييمها بالنظر إلى ما توصلت إليه الدراسات التي سبقته.

ثالثا: الاقتباس الوسيلة الصحيحة لاستعمال الدراسات السابقة:

يتم استعمال الباحث للدراسات السابقة في بحثه بطريقة صحيحة من خلال إدراجها كدراسات سابقة ضمن مقدمة بحثه، أو ذكرها ضمن قائمة المراجع التي اعتمد عليها في دراسته، أو الاستشهاد بها ضمن هوامش بحثه، وذلك من خلال ما سنوضحه ضمن الآتي:

01 – إدراج الدراسات السابقة ضمن عناصر مقدمة البحث:

الشائع أن الدراسات السابقة هي ما يتم ذكره ضمن عنصر الدراسات السابقة في مقدمة البحث، وذلك من خلال الإشارة إلى عنوان الدراسة السابقة والباحث الذي قام بها، بجانب بيان المكان والزمان اللذان أجريت فيهما الدراسة، وكذلك بيان مدى قرب هذه الدراسة بموضوع بحثه وعلاقتها به، إضافة إلى توضيح الاختلاف بينها وبين بحثه الحالي وإبراز مواطن النقص والقصور الذي يعتريها والذي جعل الباحث يقوم ببحثه رغم وجودها،

– والواقع أن ذكر الدراسات السابقة ضمن عناصر مقدمة البحث لا يعد من قبيل الاقتباس، ولكن يعد من باب التوسع في التمهيد للموضوع من جهة، وتحقيق أهمية الدراسات السابقة في البحث العلمي من جهة أخرى.

02 – ذكر الدراسات السابقة ضمن قائمة المراجع:

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

إذا كان من الضروري للقيام بالبحث توفر عدد من المصادر والمراجع لأن قلتها أو انعدامها يؤدي إلى عرقلة البحث العلمي والحلول دون نجاح الباحث في القيام ببحثه[19]، فإن أخلاقيات البحث العلمي والأعراف وبعض النصوص القانونية تقتضي الإشارة إلى المراجع التي رجع إليها الباحث، ذلك أن قائمة المراجع تعد عنصرا ضروريا في مخطط البحث، فإذا تضمن المخطط مراجعة واقعية للدراسات السابقة تكون قائمة المراجع طويلة، وإلا فإنها تكون قصيرة [20].

حيث أن اعتبار قائمة المراجع جزء من مخطط البحث يساهم في تمكين القارئ من الرجوع إليها غن شاء، طلبا للمزيد من المعلومات أو للتأكد من صحتها أو من إمكانية اتساقها مع التفسير الذي ذهب إليه الباحث من جهة، وتحرير الباحث من مسؤولية المعلومات والأفكار التي اوردها في بحثه ونسبتها إلى أصحابها الحقيقيين[21].

فذكر الدراسات السابقة ضمن قائمة المراجع لا يعبر عن مجرد الأمانة العلمية في البحث فحسب؛ بل يعكس الطريقة التي تتفاعل فيها المعرفة العلمية لدى أجيال الباحثين، وتمثل أساسا للحكم على الدرجة التي استوفى فيها باحث معين عملية تتبع المعرفة العلمية اللازمة له، حتى يتمكن من الإسهام في تقديم المعرفة والاستمرار في نموها، كما أنه –أي ذكر الدراسات السابقة ضمن قائمة المراجع– تساعد في التعريف بالباحثين في موضوع البحث ومعرفة المزيد عنهم حين تلزم العودة إلى المراجع المشار إليها في البحث[22].

– والواقع أن ذكر الدراسات السابقة ضمن قائمة المراجع لا يعد اقتباسا بحد ذاته، لكنه يعد النتيجة المترتبة عن الاقتباس، ذلك أن المراجع التي تم منها الاقتباس لابد من إدراجها ضمن قائمة المراجع جميعها، وبطبيعة الحال تعد الدراسات السابقة بالنظر لعلاقتها الوطيدة بموضوع البحث من أهم المراجع التي يتم الاعتماد عليها والاقتباس منها، لذلك فإن وجودها ضمن قائمة المراجع أم لابد منه.

ووجود الدراسات السابقة ضمن قائمة المراجع يحقق لها نفس الأهمية التي تتحقق للمراجع بصفة عامة، إلا أن كونها دراسات متخصصة في موضوع البحث المعني، فإن ذكرها ضمن قائمة المراجع يخصص له عنوان مخصص للدراسات السابقة لاسيما حين تكون هذه الدراسات عبارة عن كتب، حيث لابد على الباحث أن يميز ضمن قائمة مراجع بحثه بين الكتب المتخصصة والكتب العامة والكتب المترجمة.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

03 – الاستشهاد بالدراسات السابقة في مضمون البحث (الاستشهاد بالدراسات السابقة):

تعد معرفة كيفية الاستشهاد بأعمال الباحثين الآخرين إحدى المهارات العلمية الضرورية في البحث العلمي[23]، وهو من العناصر الجوهرية في كتابة البحوث العلمية قيما وحديث[24] كون البحوث العلمية تعتمد في معظم الحالات على المعرفة العلمية المتراكمة[25].

وتعد الإشارة المرجعية أو التهميش ممارسة أساسية في الكتابة العلمية، وتستخدم لتبين للقارئ من أين تم الحصول على المعلومة[26]، وهو من الأدوات الشائعة في معظم الأبحاث العلمية، ويقصد بالهوامش المادة التي تظهر في أسفل الصفحة أو نهاية البحث من أجل توضيح فكرة أو إعطاء معلومات عن مرجع تمت الإشارة إليه أو الاقتباس منه[27]، الذي بشير إلى المضمون الذي تم الاقتباس منه من الدراسة السابقة التي تتضمن النقل من المصدر العلمي، الذي غالبا ما يرجع إليه الباحث نتيجة الصعوبة التي يواجهها في إعادة صياغة الفكرة والاستشهاد بالنص لغرض تدعيم فكرة معينة[28]، إذ لا يمكن عادة إتمام البحث العلمي في حال عدم توافر الركائز المرجعية الأولية للبحث[29] التي يتم الاقتباس منها، لذلك يمكن القول بان الاقتباس في البحث العلمي عملية لا غنى عنها للباحث أثناء إنجاز بحثه، سواء اقتبس الباحث الكلام بلفظه من الدراسة السابقة كما هو مدون بها أو اقتبس المعنى مع التصرف في اللفظ اختصارا أو إثراء[30].

وهناك طرق عديدة للاقتباس في البحث العلمي، لكن لا يهم القارئ اختلاف طرق التوثيق والاقتباس، بقدر ما يهمه وضوح الطريقة والانتظام في استعمالها، حيث يصعب تفضيل طريق توثيق على غيرها، فما يهم هو استخدام نمط معين بطريقة منتظمة في كل البحث[31] لتظهر بذلك المراجع التي تم الاعتماد عليها سواء كانت مراجع متخصصة تشمل الدراسات السابقة، او كانت مراجع عامة تخدم واقتضت ضرورة البحث الرجوع إليها.

رابعا: السرقة العلمية الوسيلة الخاطئة لاستعمال الدراسات السابقة:

تتجلى السرقة العلمية –كقاعدة عامة– في عدم احترام الملكية الفكرية، ففي نسب الباحث ما لغيره لنفسه دون بيان صاحب الرأي[32]، وعليه يبدو أن السرقة العلمية تعتبر وسيلة غير صحيحة في استعمال الدراسات السابقة، لأن الأمانة العلمية تعتبر من أهم أخلاقيات البحث العلمي.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

01 – الأمانة العلمية من أخلاقيات الباحث:

..تعني الأمانة العلمية أن يكون الباحث أمينا في نقله لأفكار غيره والتعبير عنها. وأن يكون دقيقا في اقتباسه المعلومة من الدراسات التي سبقته[33]، بمعنى نقل الباحث لأفكار غيره من الباحثين دون تشويه[34].

وعليه يتضح أنه من أخلاقيات الباحث عنوان شرف الباحث[35]، وذلك من خلال تحليه بالصفات التالية في بحثه:

- ضرورة الإشارة إلى المرجع الذي تم الرجوع إليه أو الاقتباس منه.
- محاولة إعطاء المعنى الذي قصده الباحث في دراسته السابقة، وعدم محاولة تشويهه ليدل على مقصود الباحث[36].
- إرجاع الفضل للآخرين على الأفكار والمعلومات التي قدمها.
- تقديم مصادر المعلومات التي تمكن من معرفة مكانها ودراستها للقراء.
- بيان كيفية الاستفادة من عمل الآخرين لغيره من الباحثين والقراء.
- إثبات احترام المجتمع العلمي وتقدير الإسهامات العلمية التي قدمها من سبقنا من باحثين.

وبذلك فالسرقة العلمية مصطلح يستخدم لوصف الباحث الذي يغش بانتحاله أفكارا أو معلومات من أشخاص آخرين ويزعم أنها له[37]، وهي عكس الأمانة العلمية التي تفرض احترام أخلاقيات الباحث العلمي من خلال امتثال الباحث لمعايير البحث العلمي، فالأمانة العلمية أخلاق، والأخلاق هي الفاصل الأدبي بين الصواب والخطأ[38] وهي أخلاق تنصب على الأفكار والأساليب الواردة في الدراسات السابقة التي يعتمد عليها الباحث في إعداد بحثه بما يشكل سرقة أو تناول غير شريف لتلك الدراسات[39].

وهنا نلاحظ أن غير الأخلاقي لا يستوجب بالضرورة أن يكون غير قانوني، إلا إذا كان يستوجب العقوبة القانونية، ولكنه حتى لو لم يكن يستوجب العقوبة فإنه يظل عملا منبوذا في مجتمع البحث العلمي[40]

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

طالما أنه ينم عن فعله يشكل مساسا بما تضمنته الدراسات السابقة من حيث انتهاك قواعد الأمانة الخاصة بها.

02 – مظاهر السرقة العلمية في استعمال الدراسات السابقة:

يجب أن يتصف الباحث –كما سبق وأشرنا– بالأمانة العلمية، وذلك بتجنب كل ما يعتبر سرقة علمية بأشكالها المختلفة التي من أهمها:

– ذكر أفكار الغير دون الاعتراف بحث أصحابها (الباحثين السابقين) فيها، بمعنى عدم الإشارة إلى صاحب الفكرة في متن البحث.

– اعتماد أسلوب الغير في متن البحث على أنه أسلوب الباحث نفسه دون الإشارة لأصحابها (الباحثين السابقين) [41].

وهي بذلك شكل من أشكال النقل غير القانوني للأفكار الواردة في الدراسات السابقة، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وسواء كان ذلك الفعل متعمدا أو غير متعمد[42] ما يؤول إلى عدم القدرة على التمييز الدقيق بين الدراسات السابقة التي اعتمد عليها الباحث في إعداد حثه وبين البحث العلمي الذي أنجزه الباحث.

وهو الوصف الذي يجعلها من أسوأ الظواهر التي ترد في البحوث العلمية، لذلك فكثير من القوانين والأنظمة تعاقب على جريمة السرقة العلمية كما تعاقب على جريمة السرقة المادية[43].

03 – السرقة العلمية في القرار الوزاري رقم: 1082 المؤرخ في: 2020/12/27:

لقد بذلت الجهات المعنية بحفظ الأمانة العلمية العديد من الجهد الرامية إلى مواجهة السرقة العلمي؛ ومن ذلك الجهود التي قامت بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، والتي أصدر أكثر من قرار في هذا المجال، وذلك في محاولة منها التمييز بين الأفعال التي تعد اقتباسا والأفعال التي تعد سرقة علمية خاصة بعد ان تعددت هذه الأخيرة.

وعليه فقد أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي القرار رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016، وهو القرار الذي يحدد الأفعال التي تعد ممارستها بمثابة سرقة علمية، وهذه الأفعال هي:

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

– الاقتباس الكلي أو الجزئي للأفكار أو المعلومات أو النصوص أو الفقرات من مقال منشور أو من مكتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها أو أصحابها الأصليين.

– اقتباس مقاطع من أي وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها أو أصحابها الأصليين.

– استعمال معطيات خاصة دون ذكر مصدرها أو أصحابها الأصليين.

– استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره أو أصحابه الأصليين.

– نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا.

– استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها أو أصحابها الأصليين.

– الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الباحث بصفة كلية او جزئية دون ذكر المترجم أو المصدر.

– قيام الباحث[44] بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده.

– قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل بإذنه أو بدون إذنه بغرض المساعدة على العمل استنادا على سمعته العلمية.

– قيام الباحث بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي.

– قيام الباحث باستخدام بحوث الطلبة ومذكراتهم كمداخلات او مقالات في مختلف الملتقيات الدولية أو الوطنية والمجالات والدوريات.

– إدراج أسماء خبراء كأعضاء ومحكمين في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات أو الدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية.

• وفي 27 ديسمبر 2021 أصدرت نفس الوزارة القرار رقم: 1082 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالسرقة العلمية ومكافحتها، وهو القرار الذي اعتبرت المادة 03 منه السرقة العلمية كل عمل أو الأستاذ

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم، أو من يشارك في تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها، أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى.

وعليه اعتبر نفس النص السرقة العلمية: «ما يأتي:

– اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب ومجلات أو دراسات أو تقارير أو من المواقع الالكترونية، أو إعادة صياغتها دون ذكر مصادرها أو أصحابها الأصليين.

– اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصادرها وأصحابها الأصليين.

– استعمال مغطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين.

– استعمال برهان أو استدلال دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين.

– نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا.

– استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين.

– الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستخدمها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم أو المصدر.

– قيام الأستاذ الباحث أ و الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده.

– قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل بإذنه أو بدون إذنه، بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا إلى سمعته العلمية».

– قيام الأستاذ الباحث أ و الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث او إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير عملي.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

– استعمال الأستاذ الباحث أ و الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كملاحظات في الملتقيات الوطنية والدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات.

– إدراج أسماء خبراء كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات العملية الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها، أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها».

الخاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية يمكننا القول بأمه من غير المتوقع في العديد من البحوث المعاصرة أن نجد بحثا ينطلق فيه الباحث دون وجود دراسات سابقة، ودون استناده إلى مجموعة من المراجع التي يدرجها في بحثه، لأن طبيعة البحوث العلمية تقتضي أن يستكمل الباحث هذه الدراسات السابقة، ويتناولها بالدارسة والتحليل والنقد العلمي وبيان مواطن النقص والقصور فيها ومدى اختلاف دراسته عنها.

وبذلك يبدو بأن الدراسات السابقة تحوز أهمية كبيرة في البحث العلمي، لكونها تمكن الباحث من بيان النتائج التي يريد الوصول إليها في بحثه، وهي نتائج تختلف أو تكمل النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة من جهة، وتساهم في تحقيق مبدأ استمرارية وتواصل العلم لكون الباحث ينطلق من دراسة سابقة لإكمال ما توصلت إليه أو تصحيحه من جهة ثانية، وتساهم في تقييم النتائج الجديدة التي توصل إليها الباحث انطلاقا مما توصلت إليه الدراسات التي سبقته.

تحقيق الأهمية التي يكتسيها وجود الاعتماد على الدراسات السابقة في البحث العلمي يقتضي أن يقوم هذا الأخير: بذكرها كدراسات سابقة ضمن عناصر مقدمة بحثه، والإشارة إليها في متن بحثه من خلال احترام قواعد التهميش والإحالة والأمانة العلمية، وذكرها في قائمة المراجع التي اعتمد عليها في إعداد بحثه سواء كانت مراجع عامة أو متخصصة.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

إلا أن هذه الأهمية في العادة لا تتحقق إلا إذا احترم الباحث قواعد الأمانة العلمية، وذلك بنسبة تلك الدراسات لأصحابها وفقا لما تقتضيه القواعد الأخلاقية للبحث العلمي والقواعد القانونية المنظمة للسرقة العملية.

لذلك على الباحث وهو يقوم بإعداد بحثه أو يراعي قواعد الأمانة العلمية وأن يميز بين ما هو اقتباس، وما هو من إنتاجه وجهده، ولتمكين الباحث سواء كان طالبا أو أستاذا أو غيره من الباحثين، من استعمال الدراسات السابقة استعمالا صحيحا، لابد من تضافر مجموعة جهود أهمها:

– جهود الأساتذة والمكونين، الذين يجب أن يكونوا على قدر وافر من التمكن المنهجي ومن قواعد البحث العلمي لاسيما أولئك المشهود لهم بوفرة الإنتاج العلمي، وكذلك المشهود لهم بالخبرة في تدريس مقاييس المنهجية في إعداد البحوث العلمية.

– جهود الجهات المسؤولة عن التعليم العالي والبحث العلمي، والتي منها الوزارات المعنية والمؤسسات البحثية ومؤسسات التعليم العالي ومخابر البحث ووحدات البحث، حيث على هذه الأخيرة أن تسهر على توفير المناشير الضرورية التي تمكن الباحث والطالب من التمييز بين السرقة العلمية والأمانة العلمية في استعمال الدراسات السابقة، بجانب التوعية بمخاطر السرقة العلمية سواء على المستوى الأخلاقي أو القانوني.

– الأمانة العملية التزام أخلاقي قبل أن يكون التزام قانوني، لذلك فإنه من بين الجهود الرامية إلى الاستعمال الصحيح للدراسات السابقة أن تتوفر الرغبة والإرادة لدى الباحث ذاته سواء كان أستاذا أو طالبا في احترام قواعد الامانة العلمية، ذلك أن عدم احترامها لا يرجع دوما غلى الجهل بل قد يرجع إلى سبق إصرار وتعمد من الباحث الذي ي

قائمة المراجع:

01 – سيد الهواري، دليل الباحثين في إعداد البحوث العلمية «ابتداء من اختيار الموضوع حتى وضع البحث العلمي في صورته النهائية»، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 2004.

02 – محمد صلاح الدين مصطفى– أحمد رجاء عبد الحميد– أحمد عبد المنعم– ماجدة محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص 01.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

03 – حلمي محمد الحجار– راني حلمي الحجار، المنهجية في حل النزاعات ووضع الدراسات القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط01، 2010.

04 – رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي «أساسياته النظرية وممارساته العملية»، دار الفكر المعاصر، دمشق، سورية، ط01، 2020.

05 – رياض عثمان، معايير الجودة البحثية في الرسائل الجامعية «الأسس المعلية للتطبيق والتمثيل لوضع الخطة»، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2014.

06 – صالح طليس، المنهجية في الدراسات القانونية، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ط01، 2010.

07 – عبد الرحمان عبيد مصيقر، الدليل المختصر في كتابة البحث العلمي «مع التركيز على البحوث الميدانية»، المركز العربي، البحرين، ط01، 2012.

08 – عبد النور ناجي، منهجية البحث العلمي، اليازوري، عمان، الأردن، 2011.

09 – عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار التميز، دمشق، سوريا، ط02، 2004.

10 – علي سراح، منهجية التفكير القانوني «نظريا وعمليا»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

11 – محمد صلاح الدين مصطفى– أحمد رجاء عبد الحميد– أحمد عبد المنعم– ماجدة محمد عبد الحميد، خطوات البحث العلمي ومناهجه، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2010.

12 – محمد عبيدات– محمد أبو نصار– عقلة مبيضن، منهجية البحث العلمي «القواعد والمراحل والتطبيقات»، دار وائل، عمان، الأردن، ط02، 1999.

13 – **مصطفى فؤاد عبيد**، مهارات البحث العلمي، أكاديمية الدراسات العلمية، غزة، فلسطين، 2003.

14 – منى توكل السيد، أخلاقيات البحث العلمي، جامعة المجمعة، كلية البنات بالزلفي، 2013.

15 – مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، دار الطليعة، بيروت، ط 01، 1993.

16 – مجموعة مؤلفين، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ط 01، 2019.

17 – منشور بدون مؤلف بعنوان: الاستشهاد بالمراجع في المقالات والتقارير العلمية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، 1434هـ.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

18 – منشور بدون مؤلف بعنوان: السرقة العلمية: ما هي وكيف أتجنها؟، جامعة الغمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، 1434 هـ.

قائمة الهوامش:

(1) – **محمد عبيدات– محمد أبو نصار– عقلة مبيضن**، منهجية البحث العلمي «القواعد والمراحل والتطبيقات»، دار وائل، عمان، الأردن، ط02، 1999، ص 04.

(2) – **مجموعة مؤلفين**، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ط 01، 2019، ص 34.

(3) – **حلمي محمد الحجار– راني حلمي الحجار**، المنهجية في حل النزاعات ووضع الدراسات القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط01، 2010، ص 407 بتصرف.

– **صالح طليس**، المنهجية في الدراسات القانونية، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ط01، 2010، ص 120 بتصرف.

(4) – **علي سراح**، منهجية التفكير القانوني «نظريا وعمليا»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 65.

(5) – المرجع نفسه، ص 05.

(6) – **محمد صلاح الدين مصطفى– أحمد رجاء عبد الحميد– أحمد عبد المنعم– ماجدة محمد عبد الحميد**، خطوات البحث العلمي ومناهجه، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2010، ص 01 بتصرف.

– **عبد النور ناجي**، منهجية البحث العلمي، اليازوري، عمان، الأردن، 2011، ص 41 بتصرف.

(7) – **مصطفى فؤاد عبيد**، مهارات البحث العلمي، أكاديمية الدراسات العلمية، غزة، فلسطين، 2003، ص 06.

(8) – **محمد صلاح الدين مصطفى– أحمد رجاء عبد الحميد– أحمد عبد المنعم– ماجدة محمد عبد الحميد**، مرجع سابق، ص 01.

(9) – **رياض عثمان**، معايير الجودة البحثية في الرسائل الجامعية «الأسس المعلية للتطبيق والتمثيل لوضع الخطة»، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2014، ص 52.

(10) – المرجع نفسه، ص 26.

(11) – **عبود عبد الله العسكري**، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار التميز، دمشق، سوريا، ط02، 2004، ص30.

(12) – **رياض عثمان**، مرجع سابق، ص 52- 53.

(13) – **محمد صلاح الدين مصطفى– أحمد رجاء عبد الحميد– أحمد عبد المنعم– ماجدة محمد عبد الحميد**، مرجع سابق، ص 25.

(14) – المرجع نفسه، ص 21.

(15) – **عبود عبد الله العسكري**، مرجع سابق، ص 35.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

([16]) – **رياض عضمان**، مرجع سابق، ص 53.

([17]) – المرجع نفسه، ص 61.

([18]) – **عبود عبد الله العسكري**، مرجع سابق، ص 35.

([19]) – **علي سراج**، مرجع سابق، ص 71.

([20]) – **مصطفى فؤاد عبيد**، مرجع سابق، ص 65 ص 13.

([21]) – **علي سراج**، مرجع سابق، ص 130.

([22]) – **مصطفى فؤاد عبيد**، مرجع سابق، ص 65.

([23]) – **منشور بدون مؤلف بعنوان**: الاستشهاد بالمراجع في المقالات والتقارير العلمية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، 1434هـ، ص 06.

([24]) – لم يكن الباحثون القدامى يعرفون نام الهوامش لكن كانوا يعرفون نظام الحواشي.

- أنظر في ذلك: **عبود عبد الله العسكري**، مرجع سابق، ص 65.

([25]) – **محمد عبيدات– محمد أبو نصار– عقلة مبيضين**، مرجع سابق، ص 163.

([26]) – **منشور بدون مؤلف بعنوان**: الاستشهاد بالمراجع في المقالات والتقارير العلمية، مرجع سابق، ص 10.

([27]) – **محمد عبيدات– محمد أبو نصار– عقلة مبيضين**، مرجع سابق، ص 16.

([28]) – **عبد الرحمان عبيد مصيقر**، الدليل المختصر في كتابة البحث العلمي «مع التركيز على البحوث الميدانية»، المركز العربي، البحرين، ط01، 2012، ص 37.

([29]) – **رجاء وحيد دويدري**، البحث العلمي «أساسياته النظرية وممارساته العملية»، دار الفكر المعاصر، دمشق، سورية، ط01، 2020، ص 408.

([30]) – **علي سراج**، مرجع سابق، ص 98 ص 126.

([31]) – **مصطفى فؤاد عبيد**، مرجع سابق، ص 65.

([32]) – **منى توكل السيد**، أخلاقيات البحث العلمي، جامعة المجمعة، كلية البنات بالزلفي، 2013، ص 17.

([33]) – **مهدي فضل الله**، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، دار الطليعة، بيروت، ط 01، 1993، ص 33.

([34]) – **صالح طلس**، مرجع سابق، ص 128.

([35]) – **عبود عبد الله العسكري**، مرجع سابق، ص 20.

([36]) – **منشور بدون مؤلف بعنوان**: الاستشهاد بالمراجع في المقالات والتقارير العلمية، مرجع سابق، ص 64.

([37]) – **منشور بدون مؤلف بعنوان**: السرقة العلمية: ما هي وكيف أتجنها؟، جامعة الغمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، 1434 هـ، ص 10- ص 07.

([38]) – **محمد صلاح لدين مصطفى—أحمد رجاء عبد الحميد– أحمد عبد المنعم– ماجدة محمد عبد الحميد**، مرجع سابق، ص 386.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

(39) – **معبد النور ناجي**، مرجع سابق، ص 49.

(40) – **محمد صلاح لدين مصطفى—أحمد رجاء عبد الحميد– أحمد عبد المنعم– ماجدة محمد عبد الحميد**، مرجع سابق، ص 386.

(41) – **سيد الهواري**، دليل الباحثين في إعداد البحوث العلمية «ابتداء من اختيار الموضوع حتى وضع البحث العلمي في صورته النهائية»، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 2004، ص 05.

(42) – **منشور بدون مؤلف بعنوان**: السرقة العلمية: ما هي وكيف أتجنها؟ مرجع سابق، ص 08.

(43) – **عبد النور ناجي**، مرجع سابق، ص 49.

(44) – نقصد بمفهوم الباحث في هذه الورقة البحثية كل من يقوم بالبحث العلمي مهما كانت صفته أو مركزه العلمي، سواء كان: طالب– أستاذ– دكتور– ....إلخ.